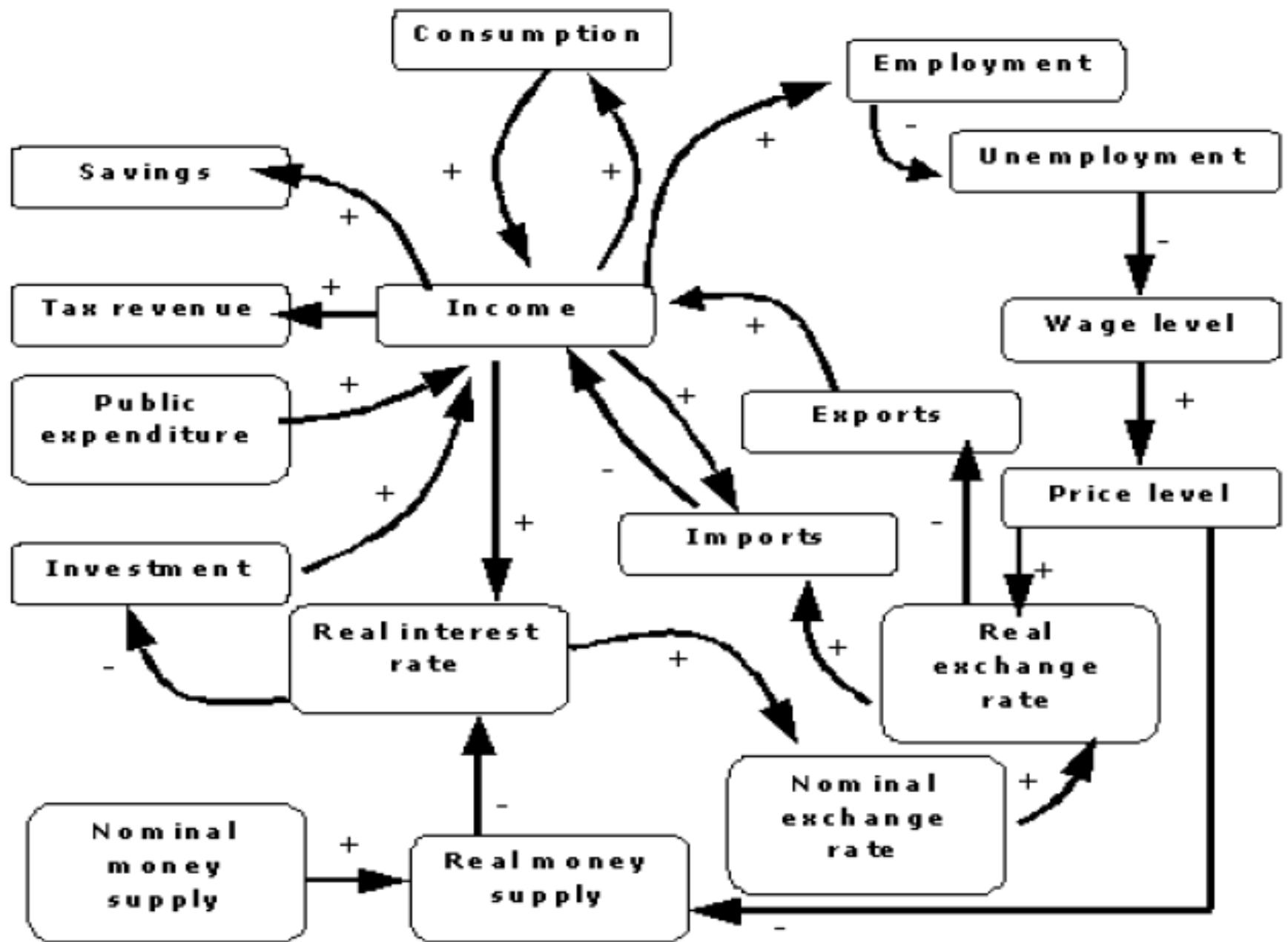
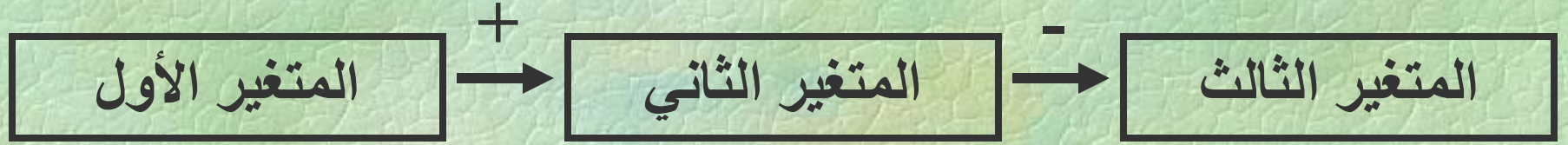


- عرض النموذج على شكل علاقات، تربطها مسببات، ما بين مختلف المتغيرات الواردة بالنموذج.
- يهتم النموذج بالتوازن في سوق السلع والخدمات (IS)، والسوق النقدي (LM)، والسوق الخارجي، وميزان المدفوعات (BP)، والتوازن العام الآني لجميع هذه الأسواق.
- يمكن عرض جميع متغيرات النموذج بالشكل أدناه.



- اتجاه السهم يعني تأثير المتغير الأول على الثاني.
- الإشارة (+) تعني أن التغير في المتغير الأول يتسبب في التغير في المتغير الثاني بنفس الاتجاه: زيادة في المتغير الأول تؤدي إلى زيادة في المتغير الثاني.
- الإشارة (-) تعني أن التغير في المتغير الأول يتسبب في التغير في المتغير الثاني باتجاه معاكس: نقص المتغير الأول يعني زيادة في المتغير الثاني مثل نقص العمالة يؤدي إلى زيادة البطالة.



- تعتمد شدة استجابة المتغير الثاني للأول على مرونة استجابته.
- سيخلق التأثير على الموجة الثانية من المتغيرات موجة من التأثيرات على الموجة الثالثة، وهكذا لغاية شمول كافة المتغيرات بالتغير.

شرح العلاقات (ماتلن):

المثال الأول: النمو المحفز بالصادرات:

- مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة تساهم زيادة الصادرات بزيادة الدخل.
- زيادة الدخل تساهم بتحفيز (6) ظواهر:

1. زيادة الدخل $\leftarrow \uparrow$. وزيادة الاستهلاك تؤثر على زيادة الدخل (المضاعف).

2. زيادة في العمالة طالما أن زيادة الإنتاج يتطلب مزيد من العمل.

3. زيادة دخل القطاع العائلي \leftarrow^+ الإدخار.

4. زيادة الدخل \leftarrow^{+} القاعدة الضريبية \leftarrow^{+} العوائد الضريبية \leftarrow^{-} العجز.

5. زيادة الواردات.

6. زيادة في سعر الفائدة الحقيقي في ظل عرض ثابت من عرض النقود

(بسبب عدم رغبة البنك المركزي بزيادة العرض النقدي الإسمي). زيادة

سعر الفائدة الحقيقي تثبط الاستثمار \leftarrow يقل نمو الدخل.

- ويعتبر ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي نقطة تحول أساسية.
- يدعم الاستهلاك الانتعاش المتحقق بالدخل بسبب زيادة الصادرات، في حين يقوم الاستثمار لدور معاكس.
- ويستفيد من هذا الوضع كل من: القطاع العائلي، والدولة، والمصدرون. في حين تخسر الشركات خاصة تلك المنتجة للسلع الرأسمالية.

- ويترتب على ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي أثراً إضافياً على ارتفاع سعر الفائدة الإسمي، من خلال جذب رأس المال الأجنبي. الأمر الذي سيرفع من سعر الصرف الحقيقي أيضاً. وفي ظل عملة قوية سوف لن ترتفع الواردات فقط، بل، ستخفض الصادرات، أيضاً.
- ومن هنا ستبرز مجموعة أخرى من التأثيرات: سيتم امتصاص ارتفاع الصادرات من خلال ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

■ ويعتمد كل ذلك على سياسة البنك المركزي التي لم تقم بزيادة العرض النقدي، وبذلك تركت مجالاً لرفع سعر الفائدة، وهو الأمر الذي ضغط كل من الاستثمار، والصادرات.

■ وتعتبر سياسة النمو المحفز بالصادرات غير مستدامة وقصيرة الأجل (ما لم) يتم البنك المركزي بدعم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالتوسع في العرض النقدي لكي يحافظ على مستوى سعر الفائدة عند المستوى السابق.

■ وفي حالة قيام البنك المركزي بوضع سعر الفائدة تحت السيطرة فالك
سيكون مسرورا:

* يستمر الاستثمار عند نفس المستوى.

* ونفس الشيء مع سعر الصرف وبذلك يفسح المجال لاستمرار نمو
الصادرات.

■ إن استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي لفترة أطول ينشط العمالة، كما أسلفنا،
وهو الأمر الذي من شأنه أن يقلل البطالة.

■ وسوف ترتفع الأجور إلى الحدّ الذي تعتمد فيه على البطالة، وبذلك ترتفع تكلفة الإنتاج، وتخلق ضغوط الشركات لرفع السعر، ومن ثم يصبح التضخم خطراً حقيقياً.

■ وتساهم الزيادة بمستوى الأسعار في خفض القيمة الحقيقية للعرض النقدي (الأخير يساوي العرض النقدي الإسمي / مستوى الأسعار). وما لم يتم البنك المركزي بزيادة العرض النقدي الإسمي، فإن سعر الفائدة الحقيقي سيرتفع، وما يرتبط بهذا الارتفاع بنتائج غير محمودة على الصادرات والاستثمار.

■ ولهذا فإن السياسة النقدية التوسعية تهدد بظهور التضخم، وما يتبع ذلك من حاجة إضافية للتوسع بالعرض النقدي.

■ ولسوء الحظ فإن ارتفاع معدل التضخم يضرّ بالصادرات من خلال رفع أسعارها بالعملة الأجنبية، حتى في حالة سيادة سعر الصرف الثابت، أو حالة التوسع في العرض النقدي الذي يحفظ سعر الفائدة الحقيقي مستقراً.

■ وفي حالة كون مستوى السعر حسّاس جداً للبطالة فتعتبر مهمة البنك المركزي، في هذه الحالة، صعبة جداً. لأن سياسة النمو المحفز بالصادرات تصبح معرضة للخطر من جهات عدّة.

■ بشكل عام، تعتبر سياسة النمو المحفز بالصادرات ممكنة، إلا أنها تتطلب سياسة حذرة للسيطرة على النتائج الجانبية التي يمكن أن تهدد المحور الأساسي وهو الصادرات.

■ النقطة الجوهرية هي مدى استجابة المتغيرات للتغيرات في متغيرات أخرى. فإذا لم تكن الصادرات متأثرة بسعر الفائدة، أو سعر الصرف، فإن إدارة النمو المحفز بالصادرات تعتبر إدارة سهلة.

■ وبالنظر مرة أخرى للشكل نلاحظ، يكون النمو المحفز بالصادرات أقوى في حالة:

- * ارتفاع حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي.
- * ارتفاع قيمة المضاعف الكينزي.
- * ضعف استجابة سعر الفائدة للدخل.
- * ضعف استجابة سعر الصرف لسعر الفائدة.
- * ضعف استجابة الاستثمار لسعر الفائدة.
- * ضعف استجابة الصادرات لسعر الفائدة.
- * ضعف استجابة الأجور للبطالة.
- * ضعف استجابة الأسعار للأجور.
- * ضعف استجابة الواردات للدخل.

المثال الثاني: خفض الإنفاق:

- يتكون الناتج المحلي الإجمالي من حاصل جمع الإنفاق العام، والاستهلاك، والاستثمار، والصادرات. وأن أي خفض في أي من هذه المكونات سيؤثر على قيمة الناتج سلباً.
- وفي حالة بقاء الأشياء الأخرى ثابتة فإن خفض الإنفاق سيكون له أثر مباشر على الناتج.
- إن الخفض في الناتج المحلي الإجمالي قد يكون بسبب الخفض في إنتاج السلع والخدمات المشتراه سابقاً من قبل القطاع العام و/أو بسبب الخفض المباشر للموظفين العموميين.

- إن خفض الإنفاق يقلل دخل القطاع العائلي ومن ثم استهلاك القطاع، والنتيجة المحلّي الإجمالي (الدخل) مبتدئين بذلك حلقة مفرغة من خلال عمل المضاعف.
- يؤدي استمرار انخفاض الدخل إلى خفض العمالة أيضاً.
- وتتجه مدخرات القطاع العائلي نفس اتجاه الدخل (الانخفاض).
- كما ستقلص العوائد الضريبية أيضاً بفعل تقلص القاعدة الضريبية.
- وفي حالة، على سبيل المثال، تبرير خفض الإنفاق العام بسبب الرغبة في تخفيض العجز، فإن هذا الخفض سيرتفع في حالة انخفاض العوائد الضريبية.

- ويلاحظ بأن كافة التغيرات المترتبة على خفض الإتفاق العام هي ذات تغيرات سالبة. إلا أن كل جانب سلبي في الاقتصاد يقابله جانب موجب في مكان ما .
- فالانخفاض في الدخل يقلل من سعر الفائدة الحقيقي من خلال خفض في الطلب على النقود ولأغراض المعاملات.
- إن خفض في سعر الفائدة الحقيقي يجب أن يرفع من الاستثمار، وبالشكل الذي يساهم في عكس توجه الدخل (من الانخفاض إلى الارتفاع).

- وبنفس طريقة التفكير فإن الخفض بسعر الفائدة الحقيقي يتضمن خفضاً لسعر الصرف شريطة أن يكون الأخير حراً في التعويم والحركة.
- خفض قيمة العملة إسمياً أو حقيقياً سيحسن من الأسعار العالمية التنافسية للاقتصاد مؤدياً بذلك لتسريع الصادرات وكبح الواردات.
- يمكن أن تلعب الواردات دوراً مهماً في الدورة التجارية حيث تنخفض مباشرة بعد انخفاض الدخل، وتنخفض انخفاض إضافي بفعل تخفيض قيمة العملة. الأمر الذي يعطي دفعا للإنتاج المحلي (سياسة إحلال الواردات).

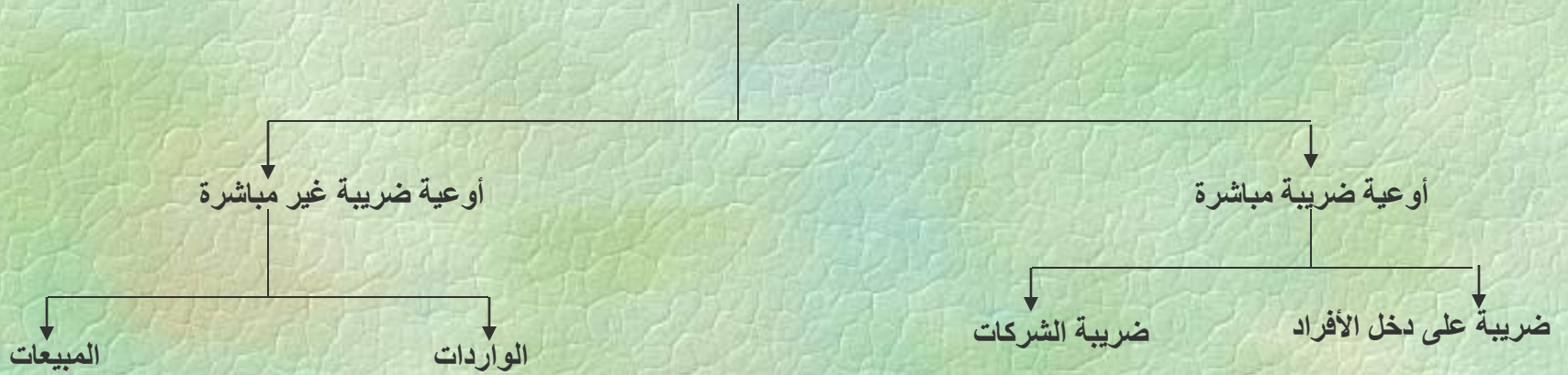
- وفي حالة فعالية عمل كل من الاستثمار وصافي الصادرات فسيترتب على ذلك تغيير اتجاه الدخل من الانخفاض نحو الارتفاع. حيث سيبدأ عمل المضاعف الكينزي. حيث سيتم تعويض الخفض في الإنفاق بالكامل.
- كما أن الخفض بمستوى الأسعار المطلقة يمكن أن يساهم في نفس النتيجة (تغيير اتجاه مستوى الدخل من الانخفاض نحو الارتفاع).
- حيث أن الزيادة المنتظمة في البطالة ستقلل من مستوى الأجور المطبقة. الأمر الذي قد يحفز الشركات على تخفيض الأسعار، الأمر الذي يساهم في زيادة الصرف النقدي الحقيقي، ويقلل سعر الفائدة الحقيقي، ويحسن أسعار المنافسة الدولية مع انخفاض سعر الصرف.

- في ظل هذه الآليات المشار إليها أعلاه، المترتبة على خفض الإنفاق، يمكن أن نحدد من هم الخاسرين: القطاعات العائلية من خلال انخفاض دخولهم، وتقليص فرص العمالة، وانخفاض الأجور. خاصة العوائل المعتمدة على الإنفاق العام.
- أما عن دور البنك المركزي فهو محيّد في حالة بقاء العرض النقدي الإسمي بدون تغيير.
- إلا أن هذا الدور يمكن أن يتغير لأن يكون فعّالاً في حالة قرار البنك زيادة العرض النقدي في حالة خفض الإنفاق العام.
- وما يترتب على ذلك من خفضٍ في أسعار الفائدة، ومن ثم على الاستثمار، وصافي الصادرات (كما رأينا سابقاً).

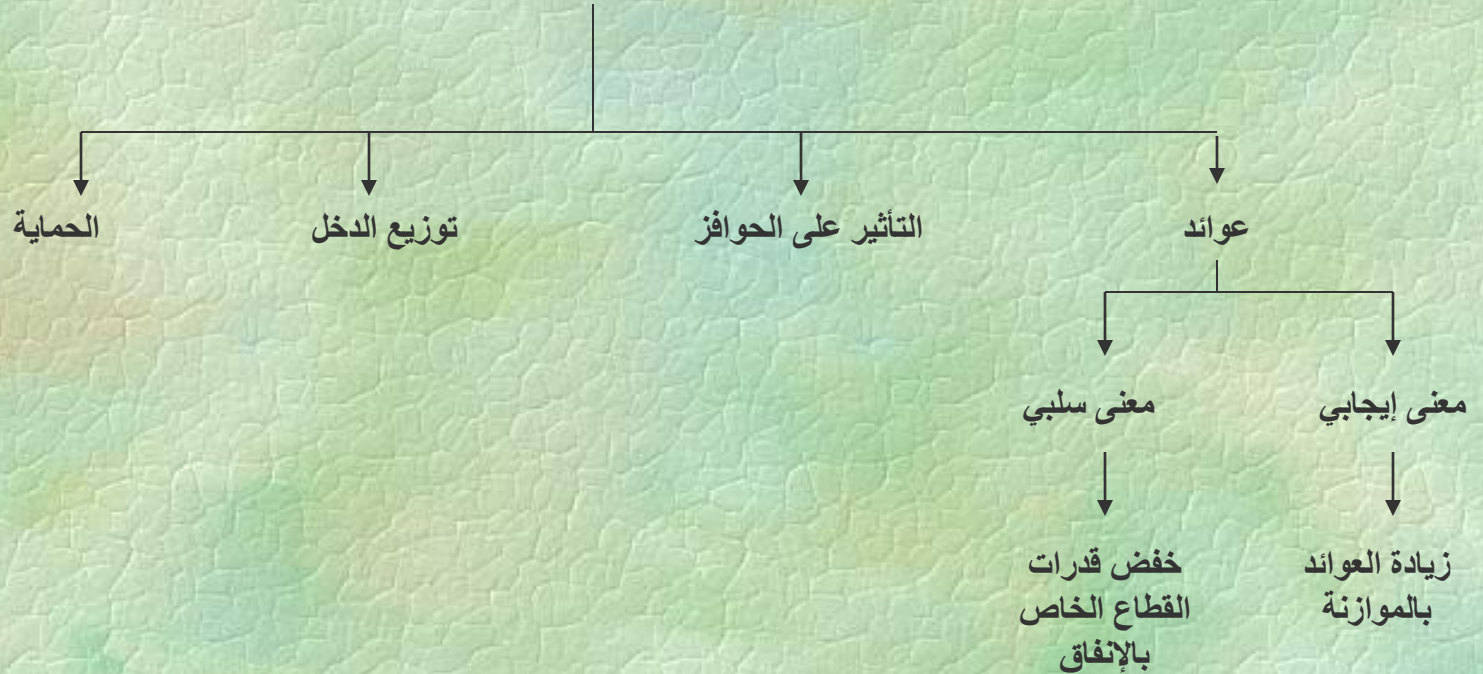
- في الآلية المشار إليها أعلاه يتم تعويض الخفض بالإئفاق بشكل مباشر ولا يوجد داعي لعمل المضاعف الكينزي. كما أنه سوف لن يكون هناك تأثير سلبي على المستوى الإجمالي للبطالة. كما أن عجز الموازنة سيتحسن طالما أن القاعدة الضريبية لن تتغير.
- أما في الحالة التي يقرر بها البنك المركزي خفض العرض النقدي فإن ارتفاع سعر الفائدة سيكون مفاجئ وقوي.
- سيترتب على ذلك تقلص في الاستثمار، وصافي الصادرات، والناجم المحلي الإجمالي.

- كما ستكون البطالة المحالة السائدة، مع خلق حالة من الانكماش.
- إلا أن الخفض في الأسعار سيكون قادراً على عكس المشهد الاقتصادي.
- ورغم ذلك فإن الخفض الأولي في الإنفاق العام، وحالة العجز بالموازنة، سيتفاقم بسبب سلسلة التأثيرات المترتبة على هذا الخفض والعجز.

الهيكل العام للأوعية الضريبية



أهم أهداف السياسة الضريبية



■ النظام الضريبي الأمثل هو الذي يحقق الاعتبارات التالية:

- * الكفاءة الاقتصادية.
- * السهولة في الإدارة.
- * المرونة في الاستجابة للتطورات.
- * القبول السياسي.
- * العدالة.

■ قرار الشركات لتمويل الاستثمارات الجديدة من الأرباح غير الموزعة، أو الاقتراض من البنوك، يتوقف على وجود أو عدم وجود ضريبة على الأرباح، والفرق ما بين ضريبة الدخل، وضريبة رأس المال أو الأرباح.

■ أي أن الكفاءة الاقتصادية تعني تقليص هذه التغيرات الممكنة.



السهولة في الإدارة:

- الوقت اللازم للإجراءات الإدارية والتسجيل والمراقبة.
- تتفاوت التكاليف الإدارية حسب نوع الضرائب:
 - ضريبة التجارة الخارجية (التعريفية) أسهل إدارياً من ضريبة القيمة المضافة.



المرونة للاستجابة للتطورات:

- الضريبة يجب أن يصادق عليها من السلطة التشريعية. وهذا التنقيح والتصديق لا يتم إلا بعد فترة.



السهولة في الإدارة:

- الوقت اللازم للإجراءات الإدارية والتسجيل والمراقبة.
- تتفاوت التكاليف الإدارية حسب نوع الضرائب:
 - ضريبة التجارة الخارجية (التعريفية) أسهل إدارياً من ضريبة القيمة المضافة.



المرونة للاستجابة للتطورات:

- الضريبة يجب أن يصادق عليها من السلطة التشريعية. وهذا التنقيح والتصديق لا يتم إلا بعد فترة.

القبول السياسي:

- قبول مختلف فئات الشعب، أو على الأقل الممثلين السياسيين للشعب.
- أن تكون آليات عمل الضريبة، وإجراءاتها واضحة حتى يتمكن الجميع من التعرف على آثارها.

■ العدالة المقطعية Horizontal: معاملة الأشخاص المتشابهين بنفس الطريقة:

- إذا تساوى، مثلاً، دخل شخصين وتساوى عدد أفراد أسرتهما، فيجب أن يدفعوا نفس الضريبة على الدخل.

■ العدالة الرأسية Vertical: قدرة الأفراد على دفع الضريبة:

- تناسب طردي ما بين الدخل والضريبة، أو/و درجة الانتفاع من الخدمة.

وجهة نظر البنك الدولي في مجال الإصلاحات الضريبية:

■ هناك عدة عوامل تكمن وراء إصلاح الضريبة:

- * عوائد الحكومة غير كافية لتغطية الحاجات.
- * وجود عوائد أمام تحقيق التخصيص الأمثل للموارد (حماية مرتفعة لبعض الصناعات من خلال الضريبة الجمركية).
- * عدم وجود عدالة (مقطعية ورأسية).
- * وجود عوائق تسبب في التهرب الضريبي بسبب ضعف النظام القضائي، وعدم توفر نظام كافي للمعلومات، وتداخل المصالح، وتوجيه القوانين لصالح فئة دون أخرى.

أهم مكونات الإصلاح الضريبي:

أ. توحيد الضرائب السلعية في ثلاث أو أربع أوعية ذات الخصائص التالية:

1. التحول في فرض الضريبة على الإنتاج إلى الاستهلاك من خلال أداتين:

- الأداة الأولى: فرض ضريبة على الاستهلاك ذات قاعدة عريضة مثل ضريبة

القيمة المضافة على السلع المصنعة. وبذلك لا تفرق ما بين مصدر الإنتاج:

محلي أو مستورد. ولا تفرض ضرائب على الصادرات

- الأداة الثانية: فرض ضريبة انتقائية لغرض تحقيق العدالة (حالة السلع الترفيهية

وهي تلك السلع التي تزيد حصتها في الإنفاق مع زيادة الدخل.



ب. التحول من فرض الضرائب على التجارة الخارجية إلى فرضها على المعاملات المحلية.

ج. التحول من الرسوم النوعية Specific إلى الرسوم النسبية Advalorem، وتحويل القيود الكمية إلى رسوم.

د. تقليل الأسعار الضريبية على الشركات لأغراض الاستثمار، ورفعها لأغراض الإيراد.

هـ. ربط الضريبة بمعدلات الإهلاك.

و. تحسين الروابط ما بين الضريبة على الدخل الشخصي، وضريبة الشركات.



هيكل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية 2004/2003 – 2010/2009

حالة دولة الكويت

(مليون دينار)

نسبة الإيرادات العوائد الضريبية إلى إجمالي العوائد	المجموع الكلي	العوائد غير الضريبية					العوائد الضريبية					الفترة
		الإجمالي	أخرى	مبيعات أملاك الحكومة	مجموع العوائد التشغيلية للمشروعات الحكومية	العوائد النفطية	الإجمالي	الضرائب والرسوم على التجارة	الضرائب على التسجيل	الضرائب والرسوم على الممتلكات	الضرائب على صافي الدخل والأرباح	
2.1	6219	6082.5	211.6	26.2	346.2	5498.5	136.5	100.6	1.6	7.9	26.4	2002/03
2.7	6936.3	6748	175.6	37.2	385.2	6149.9	188.3	146.6	1.9	10.5	29.2	2003/04
2.5	8962.4	8730	103.4	59.7	396.4	8170.5	232.4	166.5	1.5	11	53.3	2004/05
1.7	13728.1	13481	91.3	23	411.3	12955.5	247.1	176	2.3	10.4	58.4	2005/06
1.8	15507.4	15221.7	242.4	18.8	449	14511.5	285.7	190.4	-	13.6	81.7	2006/07
1.8	19020.3	18666.7	403.7	12.4	531.1	17719.5	353.6	224.1	-	20.6	108.9	2007/08
1.6	21005.8	20656.7	426.1	2.1	517.8	19710.7	349.1	214.7	2.1	10.3	122	2008/09
4.4	8074.5	7717	159	1	632.5	6924.5	357.4	230.2	2.3	16	109	2009/10

المصدر: Ministry of Finance - Closing Account